



الجمهورية العربية المتحدة

الجزء الثاني التأسيسية

(العدد ٢٢٢) الصادر في يوم الخميس ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ - ٢٧ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ (السنة الخامسة)

الوجه الآتي :

(أ) رئيس الدولة :

وهو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومى .

(ب) مجلس الرياسة :

وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته الواردة في هذا الإعلان على الوجه المبين به .

(ج) المجلس التنفيذى :

وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتولى اختصاصاته طبقاً للقانون ولقرارات مجلس الرياسة .

الباب الثانى

رئيس الجمهورية

مادة ٢ - رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يمثل الدولة فى الداخل والخارج .

مادة ٣ - يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يوافق عليها مجلس الرياسة .

إعلان دستورى

بشأن التنظيم السيامى لسلطات الدولة العليا

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الميثاق الوطنى ؛

وعلى قرار المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ بإقرار الميثاق ؛

وإلى أن يتم إقرار الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة،

يعلن إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة التنظيم السيامى لسلطات الدولة العليا على الوجه الآتى :

الباب الأول

التنظيم العام للسلطات العليا فى الدولة

مادة ١ - يكون التنظيم العام للسلطات العليا فى الدولة على

مادة ٤ - يعين رئيس الجمهورية بناء على موافقة مجلس
الرياسة كلا من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء ونواب
الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم .

ويكون تعيينهم بناء على ترشيح رئيس الجمهورية .

مادة ٥ - يعين رئيس الجمهورية - بناء على موافقة مجلس
الرياسة - كلا من أعضاء مجلس الدفاع القومي ونائب القائد
الأعلى للقوات المسلحة ، ويعفيهم من مناصبهم .

ويكون تعيينهم بناء على ترشيح رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يؤدي أعضاء مجلس الرياسة ورئيس المجلس
التنفيذي والوزراء ونواب الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل
مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري
وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية
كاملة “ .

مادة ٧ - لرئيس الجمهورية أن يدعو لاجتماع يشمل مجلس
الرياسة والمجلس التنفيذي لبحث أي موضوعات هامة .

الباب الثالث

مجلس الرياسة

مادة ٨ - يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات
التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص
رئيس الجمهورية بها ، وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة
في هذا الإعلان .

ومجلس الرياسة أن يعهد إلى المجلس التنفيذي ببعض

الاختصاصات المنصوص عليها في هذه القوانين والقرارات .
مادة ٩ - يقر مجلس الرياسة السياسة العامة للدولة في جميع
النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب
تنفيذها .

مادة ١٠ - لمجلس الرياسة أن يعين لجانا خاصة للتحقيق
والمراقبة ، وتلتزم جميع أجهزة الدولة بالتعاون معها في أداء
مهمتها .

مادة ١١ - يراقب مجلس الرياسة أعمال المجلس التنفيذي
وقراراته ، وله أن يلقى أو يعدل هذه القرارات على الوجه
المبين بالقانون .

مادة ١٢ - لمجلس الرياسة - بعد موافقة رئيس
الجمهورية - أن يقرر إعفاء أعضائه أو إضافة أعضاء
جديد له .

الباب الرابع

المجلس التنفيذي

مادة ١٣ - المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارية
العليا للدولة ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء .

مادة ١٤ - المجلس التنفيذي مسئول أمام مجلس الرياسة
وعليه أن يقدم له تقارير دورية عن جميع أوجه النشاط المختلفة
في أجهزة الحكم .

مادة ١٥ - يتولى المجلس التنفيذي تنفيذ السياسة العامة
للدولة وفقا للقوانين ولما يقره مجلس الرياسة ، ويمارس كافة
الاختصاصات اللازمة لذلك .

مادة ١٦ - يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق وتوجيه أعمال

لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان حتى يتم وضع الدستور النهائي للدولة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٨٢ (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية للاعلان الدستوري

بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا
لقد كان إقرار الميثاق بواسطة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
الممثل بالانتخاب الحر لقوى الشعب العاملة بداية مرحلة جديدة
من النضال الوطني لشعب الجمهورية العربية المتحدة .

إن هذا النضال بعد صدور الميثاق ، أصبح له دليل عمل
واضح كامل ، مستمد من خلاصة التجربة الوطنية ، ومن
خلاصة الأمل الوطني معا .

إن الميثاق أنهى ما كان يمكن تسميته بفترة الانتقال وفتح
مرحلة جديدة ، هي مرحلة البناء الوطني ، على حد ما جاء
في حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة مساء الاثنين

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢

ولقد أصبح محتما أن تتلائم جميع أوضاع العمل الوطني في كل
مجالاته مع مبادئ الميثاق وأحكامه وروحه المستلهمة من روح
الشعب وإرادته .

ولقد خصص الميثاق فصلا كاملا من فصوله عن الديمقراطية
السليمة ، كما أنه تعرض إليها في أكثر من موضع من فصول
الميثاق الأخرى ، إيماننا بالديمقراطية صادقا وعميقا لا يجعل

الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات تحقيقا لأهداف
الدولة .

مادة ١٧ - يمارس المجلس التنفيذي الاختصاصات
الآتية :

(أ) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين
والقرارات ويراقب تنفيذها .

(ب) إعداد مشروعات القوانين والقرارات لعرضها على
مجلس الرياسة .

(ج) تعيين وعزل الموظفين طبقا للقانون .

(د) إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .

(هـ) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومشاريع الاقتصاد
الوطني واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .

(و) الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان
وأعمال التأمينات بالدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة المقررة
وبموافقة مجلس الرياسة .

(ح) الإشراف على جميع المؤسسات العامة .

مادة ١٨ - يراقب المجلس التنفيذي أعمال الوزارات
والمصالح والهيئات العامة والمحلية ، وله أن يلغى أو يعدل قراراتها
غير الملائمة على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٩ - يتبع رئيس المجلس التنفيذي مباشرة هيئات
الرقابة والتفتيش في الدولة .

الباب الخامس

مادة ٢٠ - تبقى أحكام الدستور المؤقت سارية فيما

منها مجرد كلمة للاستهلاك السياسي ، وإنما يجعل منها أسلوب حياة عميقة الجذور في حركة النضال الشعبي .

ولقد كان هذا المعنى هو ما استهدفه الرئيس جمال عبدالناصر في بيان ٢٤ سبتمبر إلى الأمة من قوله أنه بالديمقراطية وحدها تصبح الثورة ، للشعب ، وبالشعب ، وذلك ضمان لاستمرار الثورة وتجديدها ووصولها نصرا إلى أهدافها العظمى .

ولقد حرر الميثاق في أصوله المختلفة وعلى الأخص في فصله الخامس عن الديمقراطية السليمة أن يضع للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفي مقدمتها جماعية القيادة .

وانتقالا بذلك كله من مجال المبادئ إلى مجال التنفيذ ، فلقد كان لا بد من إيجاد المؤسسات الجماعية التي يستند عليها نظام

الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، ولتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات ، كما يتحقق الضمان للاستمرار الثوري .

وبناء على ذلك ، فلقد قرر رئيس الجمهورية أن يعطى سلطات منصبه إلى مجلس للرياسة ، يعتبر الهيئة العليا لسلطة الدولة ، ويتولى رسم سياستها ، وتخطيط الوصول إليها .

كذلك قرر إنشاء مجلس تنفيذي ، يكون الهيئة التنفيذية الإدارية العليا لسلطة الدولة ، ليقوم على التنفيذ العملي .

وتأسيسا على هذا ، فلقد كان لا بد من إضافة مواد جديدة إلى دستور الحكم المؤقت الذي يجري العمل وفق نظامه في الجمهورية العربية المتحدة ، لإعطاء هذه التنظيمات المستمدة

من مبادئ الميثاق ، الذي ارتضاه الشعب ، قوة الدستور ، وذلك حتى يتم وضع الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .